مساهمة نظرية – تحليلية
في تفسير آليات العلاقات الاقتصادية المكانية

م. د. علي كريم العمار
جامعة بغداد
المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي

الملخص

النظريات الإقليمية، كغيرها من النظريات تتضمن مجموعة من البديهيات الفلسفية الآتية من شخصية المكان، وإن صيغتها النهائية قد جاءت عبر سلسلة من الإجراءات والتصحيحات العلمية المنصبة على حقل المكان، بوصفه مركز اهتمام العلم الإقليمي، وهو العلم الذي يفسر العوامل التي تهيمن على كيفيةتوقيع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والعلاقات الوظيفية فيما بينها في الحيز المكاني، تلك الفعاليات التي تنطلق عبرها ومن خلالها العلاقات المتفاعلة التي تجعل من المكان يتصف بالديناميكية التي لا يمكن تصور حدوثها بشكل عشوائي وإنما على وفق آليات متبادلة تحدث بشكل مستمر ومتكرر بحيث أصبح هذا التفاعل ذا سمة قانونية في مكان ما يتصف بتأقلم تلك الظاهرة ثم نشوء العلاقة بين أجزائه.

ولهذه الأسباب فإن أهم ما يميز التأقلم المكاني عن باقي حقول المعرفة الأخرى، يكمن في صفة الترابط الوظيفي لمجموعة المكونات المؤلفة للمكان سواء كانت قائمة على صفة واحدة أم مجموعة صفات حركية تشكل بمجموعها مسوغاً لظاهرة أصبحت فيما بعد تمثل علماً قائماً بذاته يفسر تلك العلاقات الوظيفية وآليات حدوثها.

وفي هذا البحث سنحاول التطرق إلى أبرز آليات وعلاقات التفاعل المكاني التي تشتمل على:

- تحليل آليات العلاقة الاقتصادية المكانية في إطار التحليلات الضمنية داخل الإقليم.
- تحليل آليات وتطور العلاقات الاقتصادية المكانية في إطار تفسير التباين الإقليمي.
- تحليل آليات تطور الأثر الاقتصادي في الحيز المكاني.

1- تحليل اليات العلاقات الاقتصادية المكانية في اطار التحليلات الضمنية داخل الاقليم :

إن معرفة القوانين التي تحكم الهيكل الإقليمي تعد من الضرورات المهمة ولاسيما عندما يتعلق الأمر بتخمين رد الفعل المتوقع لمناطق معينة إزاء اتخاذ سياسات تخطيطية معتمدة عندها تبرز الأهمية في ملاحظة التداخل الحاصل في نمط أو مجموعة الأنماط المؤلفة للفعاليات الموجودة ضمن هذه المنطقة أو الإقليم كونها تحدد الفرص الاقتصادية القائمة اللاحقة للمكان وان ستراتيجيات التطور الإقليمي تكون بدون تغيير إذا لم تأخذ بنظر الاعتبار الأنماط النسبية لمواقع الفعالية داخل الحيز المكاني.

ولغرض إضفاء صفة تفسيرية وتحليلية عن كيفية حدوث آلية للعلاقات الاقتصادية مكانياً لابد من التطرق إلى ابرز النظريات التي عالجت التحليل الضمني داخل الإقليم وهنا تبرز نظرية المواقع الصناعية [١] واحدة من الوسائل المهمة في تحليل النشاط الاقتصادي ابتداءً من متطلبات عملية الإنتاج وكفاءة تحقيقها ثم نوع ونمط العلاقة مع مدخلات ومخرجات هذه العملية وأخيراً نطاق تداول الإنتاج.

إن مجمل الأسهامات الفكرية التي اكتشفت هذه النظرية قد ركزت على مجموعة قوانين نستخلص من نهايتها تحقيق هدف الأيقاع المكاني للنشاط على أساس ما يحققه من فائدة على وفق العلاقة الوظيفية في المحيط الذي يحويها سواء كان ذلك بفعل عنصر أو مجموعة من عناصر الإنتاج.

وعلى الرغم من تركيز هذه النظرية على عوامل تعد من صلب موضوع العلاقات الوظيفية سواء كان الأيقاع على أساس ما متوفر من عناصر العمل أو السوق أو المستخدمات من المواد الأولية إلا أن جزئية البحث في طرائق تحديد الموقع الصناعي قد افقدها جزءاً مهماً من تفسير آليات التفاعل الإقليمية التي يمكن إعادة تقويمها لاستكشاف بعض العناصر الهامة في هذا التفسير، فالتنظيم المكاني Spatial Organization للموقع الصناعي ينظر إليه عادة بأنه مرتبط بعنصر الكلفة(٢) واعتباره المحدد المكاني للموقع، لذا فإن قرار الأيقاع إذا ما ترك ولأي منشأ صناعي فإنه سيختار من بين المواقع ما يحقق له أقل قدر ممكن من التكلفة وهنا تبرز آلية للارتباطات الصناعية بين وحدات الإنتاج بما يعزز مبدأ التكتلات الصناعية أولاً، ثم يعزز فرص الاستقطاب لمنشآت ووحدات إنتاجية أخرى قد تكون داخل أو خارج محيطها، بالاعتماد على تعزيز واقع المستخدم – المنتج وفي كلتا الحالتين فإن تحليل الموقع الصناعي يجب أن يعتمد على :

أ. إن تحليل الموقع الصناعي يجب أن يعرّف كدراسة للتنظيم والعلاقات المكانية للنشاط الصناعي بهدف تعظيم دوره في الاقتصاد الإقليمي وفي العلاقات الاقتصادية فيما بين الأقاليم.

ب. إن وجود مستلزمات الإنتاج الصناعي لا يمكن أن يكون هو المعيار الوحيد لاختيار الصناعات اللازمة لتطوير الأقاليم، لاسيما عندما لا تتاح تلك المستلزمات في داخل الأقاليم وإنما يمكن أن تنقل إليه من أماكن أخرى إلا أن ذلك لا يمنع من وجود اقتصادات موقع لديها القدرة على تحقيق مبدأ الإحلال بين عوامل الإنتاج معوضاً رئيسياً عن ندرة تلك المستلزمات سواء أكانت مادية أم خدمية.

ج. إن توزيع أو إيقاع الاستثمارات الخدمية سيكون تأثيرها أكبر في خلق قاعدة من التبادل والتفاعل لاسيما عندما يكون القرار في إيقاع عدد من المواقع الصناعية للاستفادة من هذه الوفورات وغيرها قراراً لاحقاً.

د. إن الاختيار الدقيق لمجموعة الصناعات في موقع ما، ممكن أن يكون أساساً لاحقاً لنجاح ونمو المكان من خلال عنصر الترابط القائم على رفع العائد الإقليمي وبالتالي إتاحة الفرصة لتطور باقي الصناعات المرتبطة بها عمودياً وأفقياً.

ولهذه الأسباب وغيرها، نجد إن الأقاليم تتباين في عروضها المقدمة لاستقطاب المواقع الصناعية، على ضوء تلك العروض ستحدد عمليات الاستثمار الصناعي التي تحدد بدورها الهيكل الاقتصادي الإقليمي كما إنها تعمل على تنظيم البعد المكاني لمواقع المستقرات البشرية[٣] وذلك من خلال العلاقة التبادلية فيما بينها، وكذلك بينها وبين مواقع الأنشطة الاقتصادية الأخرى في الهيكل المكاني وبما يعزز من دورها في تفسير آلية من العلاقات الوظيفية.

كما إن مواقع التكتل الصناعي بوصفها من التنظيم الصناعي، ستشكل نواة للتنمية الصناعية من خلال ما تخلفه من تشابكات قطاعية ومكانية، فهي بذلك تحاول قدر الإمكان تحقيق نوع من التوازن المكاني للنشاط الاقتصادي، فهي من جانب تعبر عن علاقات بين المجتمع الصناعي بعدّها فعالية إقليمية تتأقلم وتتكيف ويتعزز دورها من خلال مبدأين، الأول يعبر عن البعد القطاعي لمستخدمات الأنتاج، والثاني تأثيرها الانتشاري في المحيط الإقليمي وكلاهما يسعيان إلى تحقيق جملة من النتائج :

١. العمل على رفع المستوى المعاشي في مناطق التأثير المباشرة غير المباشرة جراء عمليات العرض والطلب لمجمل عناصر الإنتاج.
٢. العمل على تحقيق ما يسمى بسوق العمل المركزي، من خلال آلية التدفق التشغيلي على المستوى المكاني وهذه ما تتولد عنها حركة تفاعل مستمرة.
٣. نطاق التأثير للتكتلات الصناعية، يعد بمثابة تحديد لقوة العمل المتاحة مكانياً والممكنة إقليمياً.
٤. إذا ما استطاعت تلك الظروف المتاحة للتجمعات أو التكتلات الصناعية، في زيادة فرص الاستثمار الإقليمي [٤]، فإن ظهور آليات لعلاقة جديدة وظيفياً قد

تحدث ليس على مستوى البعد المكاني المحدود فحسب بل تتعداها مع باقي الأقاليم.

على العموم فإن ما يهمنا في سياق البحث عن آليات العلاقات الاقتصادية المفسرة في تحليل هذه النظرية قد إنتهت إلى تحليل وتحديد هوية الإقليم الذي تقع فيه الفعالية الصناعية وهي في الوقت نفسه تمثل أسساً أولية في تفسير الهيكل المكاني وتحديد فرصه الاقتصادية وبالتالي إسهامه في تحديد مديات العلاقات الوظيفية التي تغطي البعد المكاني القائمة فيه أو علاقاتها مع باقي الأنظمة الإقليمية، فمن خلال التحليل لمعطيات وعوامل تحديد الموقع الصناعي نظرياً وعملياً نجد إنها تضع حدوداً رئيسية لأي قرار تخطيطي في التحديد ثم الاختيار للموقع الملائم، لكن عند التطبيق لابد من إيضاح عوامل أخرى كالتنظيم والسلوك الأجتماعي كونها من الأهمية بمكان في إعطاء متخذ القرار فهماً ثميناً وواضحاً عن الهيكل الاقتصادي للمكان كما إنها تمده أيضاً بمعلومات مهمة تساعد على التخطيط المستقبلي وتعبر عن أولويات مهمة في إعداد وتحديد المواقع الصناعية المناسبة والمهيأة لبلورة شكل المكان وإعادة تنظيمه وبما يسهم في تطوير آلية التفاعل القائمة بين مكوناته.

2 –نظريات الهيكل المكاني واتجاهاتها التفسيرية للعلاقات المكانية :

2–1 المفاهيم العامة :

نحاول في هذا الجزء من البحث، التوصل إلى فهم الأسس والافتراضات التي اختصت بها النظريات الإقليمية وكيفية تفسيرها لظاهرة التفاعل المكاني.

ابتداءاً، توصف فلسفة التنظيم المكاني، بأنها نتاج عن كيفية حدوث التكيف بين العناصر المكونة للهيكل المكاني، فالإقليم ما هو إلا مجموعة من عناصر تنتظم فيما بينها بروابط تفسر ظاهرة أو أكثر، وهدفها النهائي الإبقاء على صفة التفاعل قائمة، وعند النظر إلى القوى التي تحكم وتسيطر على أداء وتطور التفاعل نعود إلى بعض

الأفكار التي فسرت ذلك، فهناك نمط يرى في جوهر التفاعل تشخيصاً واستنتاجاً لعناصر ومكونات المكان كما يعتقد ديكنسون [٥] وسميلز [٦] وكرين [٧]، فيما يتبنى النمط الآخر الاستقراء لفهم العلاقة المكانية، وهذه نجدها على نحو واضح بأفكار كل من كرستالر ولوش وتفسيراتهما حول الترابط والتداخل الهرمي [٨]. بين هذين النمطين، فإن التحليل لمفهوم الإقليم يمثل وسيلة لغاية ما، تتمثل في أن تحقيق التجانس يؤدي فيما بعد إلى أن يوصف التنظيم المكاني بما يعرف بأقاليم التخطيط، التي يصفها بوديفل [٩] بأنها تلك المناطق التي تفرض نوعاً من التماسك في اتخاذ القرارات الاقتصادية فيها، فيما يعبر كيبل [١٠] عن تلك التضمينات، بأن الإقليم يمثل مساحة كبيرة تعبّر عن تغييرات أساسية في توزيع السكان وقوة العمل فيه وهي في الوقت نفسه صغيرة إلى حد معين لتفسر مشاكل التخطيط كلها.

أما كلاسين Klassen[١١]، فيعتقد ضمن أمور أخرى، بأن الإقليم التخطيطي يجب أن يكون كبيراً بما فيه الكفاية، ليمكّن من اتخاذ قرارات حاسمة في تطوير العلاقات الوظيفية بما في ذلك قرارات الاستثمار ذات الحجم الاقتصادي الكبير، كما يضيف، بأن تكون الأهداف الموضوعة قادرة على إحداث التفاعل البنيوي لمجموعة الأنشطة المؤلفة للاقتصاد الإقليمي ويركز على وفق ذلك على حركة بعض مؤشرات عناصر الإنتاج كالقوى العاملة سواء كان ذلك داخل الإقليم أم خارجه.

في ضوء تلك النقاشات وغيرها، يمكننا القول، بأن الإقليم، ما هو إلا مساحة تتكون من هياكل ومرتكزات اقتصادية ذات اعتمادية قائمة فيما بينها، تتحدد بنوعين من القوى المؤثرة في حفز النمو والتطور المكاني:

– قوى متمثلة بالإمكانيات الذاتية للمكان ذاته.

– قوى أخرى، ذات بعدين، فمنها ما يتعلق بخلق الطلب الفعال Effective Demand في داخله وأخرى بما يمكن أن تقدمه من زيادة في حجم التدفق من وإلى خارج المكان، ولكليهما نتائج وتأثيرات اقتصادية واجتماعية وعمرانية في هيكل وبنية الإقليم.

على وفق تلك التفسيرات، تظهر حقيقة التفاعل، المبنية بالأساس على تلبية الحاجات المتنامية سواء كانت من داخل أو خارج الحيز المكاني، والسبب يعود إلى التفاوت والتباين في فرص الإمكانيات والمحددات لمجموعة مختلفة من الأنظمة الإقليمية، فالمكان المستقطب لعدد من الوظائف والأنشطة إنما يتبع ما يتوفر لديه من إمكانات داخلية تعطيه حداً من الإمتياز الوظيفي، الذي لا يمكن التحقق منه إلا من خلال التجريب أو التأثير المتبادل بينه وبين باقي الأنظمة الإقليمية.

وللتحقق من تلك التوقعات وفحص مدى الوثوقية، لابد من وجود أساس تحكيمي يتبين فيه أدق التفاصيل ولمختلف الظواهر وحركتها المكانية، ونرى إن تحقيق ذلك ينطلق من النمط الذي يركز على ضرورة الاستنتاج المبني على تحليل وتشخيص العناصر المكونة للهيكل المكاني وكيف تحدث.

2-2 الأسس المعتمدة في تقسيم الهيكل المكاني :

إن فهم المكان ومن ثم معرفة مدى التجانس الحاصل للصفات المركبة له، تدعونا إلى فهم العناصر الرئيسة التي تقسم هيكله وبالتالي توضيح القاسم المشترك الذي يؤطر شكل ونظام الإقليم.

فالعناصر الرئيسة التي يتشكل منها النظام المكاني، تشترك فيما بينها بنوع من السلوك المتتابع والقابل للقياس، فالمكان هو ذلك الكيان العضوي الذي تتكامل أجزاؤه وصفاته رغم التباين في حدود ودرجة قوة التأثير فيما بينها، كما إن هذا التباين ما هو إلا إنعكاس للاختلال الواضح بين عناصر المكان ومن جانب آخر فهو تسويغ لظهور حالة الاعتمادية المتسلسلة ضمن النمط الوظيفي الهرمي للوحدات والعناصر المكونة للهيكل المكاني ككله. هذا عن صفات هذه العناصر، أما عن التقسيم الذي يتفق عليه للهيكل المكاني، فيقسم إلى ثلاثة أنماط رئيسة هي:

أ. الظهير، وهو الجزء الذي عادةً ما يخصص الفعاليات التي تميل للتجمع في أنظمة مركزية موقعة على نحو يسمح بسهولة الوصول إليها، كالخدمات الإدارية ومواقع بعض الصناعات.

ب. التشتيت في مواقع متخصصة تميل للتركز والتجمع في بؤر أو عقد تبعاً لميزات موقعية.

ج. نمط خطي يتمثل ويتشكل من خلال ترابط أنظمة وشبكات المواصلات، إن هذه الأنماط وتبعاً للتقسيم الوارد سابقاً قد جاءت عبر سلسلة الأسس النظرية والعملية التي تشكل في معظمها الأسس العامة لأغلب نماذج الهيكل المكاني، وهذا ما يشير إليه كارنر [١٢] والتي لخصها بالآتي:

- إن أساس التوزيع المكاني لأي فعالية إنما يعتمد على شكل أو نظام عامل المسافة الذي يمكن تقسيمه باستخدام معايير خطية أو لا خطية.
- إن قرار تحديد الموقع يتبع قاعدة الجهد الأقل The principle of least effort التي تعني تقليل التأثيرات الحدية للمسافة.
- إن جميع المواقع تتمتع بدرجة من سهولة الوصول إليها ولكن هناك قسماً منها تكون سهلة الوصول بشكل أكثر وضوحاً.
- يلاحظ إن الفعاليات البشرية تميل للتجمع بشكل كبير تبعاً لمدى وجود وفورات المكان، أي إنها تتجمع للاستفادة من فوائد التخصص التي تصبح أكثر كفاءة وتركيزاً في مواقع مشتركة.
- إن تنظيم الفعالية البشرية، تصبح ضرورة هرمية الصفة، وإن الضرورة تلك ما هي إلا نتيجة للعلاقات الضمنية بين التجمع وسهولة الوصول.
- إن صفة الاستقرار تتبع السلوك البشري الذي يميل للتجمع في مناطق مركزية لأسباب اقتصادية.

ولغرض إظهار الاتجاهات التفسيرية للهيكل المكاني، سنحاول أن نتناول وبشيء من التفصيل أبرز تلك النظريات التي عالجت أنماطاً معينة من تقسيمات هذا الهيكل مع التركيز على إمكانياتها التفسيرية في تحليل علاقات التشابك المكاني.

2-3 نظرية المكان المركزي وإمكانياتها التفسيرية في تحليل العلاقات المكانية.

أولاً: الأسس والمفاهيم العامة:

تفترض هذه النظرية جملة من الافتراضات، لوجود نظام تراتبي في هيكل الاستقرار المكاني وإن هذا النظام تتحكم فيه قوى من السيطرة المرتبة بنوع من التداخل والاعتماد المتبادل وإن أبرز الأسس التي تتحكم بهذه الآلية تعتمد بشكل رئيس على مفهومين مترابطين هما[١٣]:

١. مفهوم الحد الأدنى أو البداية، للسكان اللازم لخلق الطلب على السلع والخدمات وهو في الوقت ذاته يمكن أن ينظر إليه من زاوية أخرى على إن هذا الحد يمثل حجم العرض المتاح من تلك السلع والخدمات الضرورية التي تطلب من السكان أنفسهم في إقليم ما.

٢. مفهوم مدى البضائع المركزية Range of central goods وهو ما يقصد به المدى أو المسافة القصوى التي يرغب سكان الإقليم المحيط بالمركز من قطعها للحصول على مختلف السلع والخدمات من المكان المركزي.

وعند النظر إلى هذه النقطة يعني إن مفهوم مدى البضائع على إنه ذلك الكم من السلع والخدمات المتاحة التي تلبي طلباً لعدد معين من الناس يوجد عند مسافة معينة تصل إليها تلك البضائع المركزية، وعليه فإن التداخل بين المفهومين يشترط فيه أن لا وجود للحد الأدنى من العرض الإنتاجي من دون حد معين من الطلب عليه مع وجود بعض العوامل التي منها:

أ. إن عدد سكان المكان المركزي سوف يمثل الحد الأدنى للطلب، فالبضائع المقدمة من مكان مركزي كبير سيكون مداها أوسع مقارنةً مع البضاعة نفسها المقدمة من مكان مركزي أصغر.

ب. كثافة السكان خارج المكان المركزي تتحدد بالمنافسة مع باقي الأمكنة المركزية الأخرى.

ج. القوة الشرائية للسكان خارج المكان المركزي تتناسب عكسياً مع مدى المسافة المقطوعة اقتصادياً.

د. إن أسعار البضائع في المكان المركزي تقاس بالمقارنة مع أسعار مثيلاتها في الأقاليم الأخرى وبالمقارنة مع القوة الشرائية لسكان تلك الأقاليم [١٤].

ثانياً: الانتقادات الموجهة للنظرية:

من تلك الانتقادات، يرى كل من لوش و أيزرد، بأن قواعد التدرج الهرمي للنظرية ما هي إلا حالات خاصة عن سلسلة كاملة من أنظمة المكان المركزي، وإن العنصر الرئيس من النظرية والمتعلق بعنصر الخدمة المقدمة للسكان يخالف ما جاء به لوش الذي ركز على التوزيع المكاني للنشاط والموجه نحو السوق، فيما يعتقد أيزرد بأن مركزية المكان إنما تتبع حجم المراكز المحيطة بذلك المركز.

من التحليلات السابقة، نرى بأن الانتقاد الأهم يتعلق بطريقتها الوصفية والثابتة نسبياً مما يعني ضمناً إغفالها لاستيعاب المراحل التطويرية اللاحقة للهيكل المكاني فعندما تعطي النظرية صفة التراتبية الثابتة، فإنها قد أحجمت عن ذكر بعض التأثيرات غير المنظورة على المدى القائم والتي منها على سبيل المثال نمو مستقرات ذات حجوم مناسبة تؤدي الوظيفة ذاتها ولها علاقات وظيفية تقترب من وصف المكان المركزي تخصصاً، كما ينسحب على تلك الانتقادات، ما أشار إليه (المن وبيري)[١٥] عند محاولة الأول تطبيق هذه النظرية في الولايات المتحدة، حيث تبين إن الأسس النظرية لم تكتمل تطبيقياً، فقد لوحظ إن هناك عدداً من المستقرات الكبيرة

سكانياً واقتصادياً لم تستطع أن تؤدي الوظائف المركزية لباقي المناطق المحيطة بها، مما حدا بالباحثين اقتراحاً حدد بمقتضاه أساساً جديداً لمفهوم المركزية الذي لخصه بأن تكون هناك حدود معينة من الأنشطة تصبح فيما بعد فاقدة لصفتها المركزية، كما أضافا بأن اقتصار المركزية على مدى البضائع والسكان أفقدها صفتها التفسيرية المرتبطة أصلاً بعدد من المرتكزات الرئيسة الأضافية كالتنظيم الأداري للمقاطعات وطرق المواصلات وغيرها مما يؤثر وبشكل آخر في المبادئ العامة للنظرية في عدم إتمامها للشكل السداسي.

وفي انتقاد آخر، يرى هوكت [١٦] إن ما جاء به كرستالر بأن توزيع الموارد بين الوحدات المركزية بشكل متساو هو عكس الواقع، والسبب كما يعتقد بأن لا يمكن القبول بفكرة الإكتفاء الذاتي للموارد وإن المحلية تعد شيئاً نسبياً يضيف تشويهاً آخر على الشكل المنتظم التقليدي للنظرية.

ثالثاً: الافتراضات التطويرية للنظرية وإمكانياتها لتفسير العلاقات المكانية :

على الرغم من الانتقادات التي أشيعت حول نظرية الأماكن المركزية ولاسيما عند محاولة تطبيقها إلا أن الانتباه وبشكل مركز إلى ما أثير يجعل من المضامين الأساسية لهذه النظرية بدايات لحل وتوضيح كثير من المجاهيل في بناء أسس للعلاقات المكانية بين مناطق التأثير الوظيفي، وإن اختلف شكل وطريقة تحديدها عن شكل نظرية كرستالر، ولعل أبرز تلك الإضافات التي ركزت في الأساس لبحث العلاقة بين المدن وأقاليمها، ما جاء به كرستالر نفسه الذي حاول عام 1962 في كتابه On Research Frontier in Urban Geography أن يعيد النظر في حصول النظام السداسي وإن اشتراط ذلك لا يكون إلا في حالة النظام الإداري، وتعد هذه أول الدعوات بموجب الأخذ بمستويات التقسيم الإداري بوصفه أساساً في تحليل علاقات التبادل الوظيفي.

ومع تلك الإضافة فهناك العديد من الإضافات التطويرية التي يمكن الاستفادة منها لتسخير النظرية وجعلها أسلوبا لتحليل العلاقات المكانية التي منها:

- إن النظرية أعطت بعداً تفسيرياً مهماً في بناء النظام الهرمي المعتمد على العلاقات الوظيفية فيما بين المستقرات البشرية بهدف تحقيق نوع من التوازن المكاني.
- كما إن النظرية قد أعطت توضيحات لكثير من المجاهيل في بناء الهيكل المكاني ومن ثم التوسع في استكشاف نقاط الخلل عند التطبيق.
- من الإضافات المنهجية، عدها مفهوماً نسبياً في علم الاقتصاد (Isard1956)[١٧] حيث يعد إن النظام السداسي لكرستالر يمكن له أن يعمل إذا ما كانت هناك مراكز متقاربة ومحتشدة وهي أقرب ما تكون إلى الواقع نتيجة للوضع المكاني الذي يجعل من حالة التقارب بين المدن والقرى التي تخدم مناطق صغيرة أكثر من تلك التي نجدها في الأقاليم البعيدة.
- كما يندرج تحت جملة الإضافات التطويرية، ما جاء به الباحث بوكر الذي خرج بحصيلة مفادها إن المدن بعدّها أماكن مركزية يمكن أن يتشكل من ظهيرها، ثلاثة مستويات هي، القطاع المحلي وهو الذي يتصف بشدة التركز السكاني والاقتصادي، وقطاع شبه مسيطر عليه وغالباً ما يكون واقعاً حول المدن، ثم قطاع الطرق وهو مكان لتجمعات سكانية تتخذ من طرق المواصلات مراكز للتجمع وهذا ما نعتقد بأنه شكل أقرب ما يكون إلى التنظيم الإداري للوحدات المكانية.
- أما أكثر التعديلات المضافة إلى النظرية، ما جاء به (فلبريك 1957)[١٨] حيث استخدم مفهوماً أطلق عليه وحدات الفعاليات البشرية Units of Activities يتمثل بمجموعة من المدن على اعتبار إنها تمثل أماكن مركزية من خلال إجراء التطبيق الشامل لعدد من المدن الصغيرة والكبيرة توصل من خلالها إلى تحديد أسس في نمط التوزيع المكاني على أساس العلاقات

الوظيفية وبنوعين منها، علاقات متوازنة بين الوحدات التي تنتمي إلى المرتبة نفسها في علاقاتها التشابكية أو مؤسساتها المتشابهة، وعلاقات وظيفية تنشأ من خلال ارتباط مؤسسات بمراكز أخرى على أساس سلسلة من العلاقات الوظيفية غير المتشابهة التي توجد في نواة مركزية لمنطقة تمثل مركزاً لمنطقة تأثيرها، وعلى الرغم من الاختلاف للأسس النظرية للمفهومين إلا إن كليهما قد استخدما وبطريقة معينة تفسيراً لمعنى المركزية إلا إنهم انتهيا إلى اتفاق يقترب من معنى الهرمية.

في خلاصة ما ورد من إضافات تطويرية على مفهوم الأماكن المركزية، تذهب بمعظمها إلى اتباع تصنيفات معينة في تحديد الأماكن المركزية ومكملاتها ومن ثم تذهب إلى اكتشاف العلاقة التشابكية بين المراكز أو التقسيمات الإدارية المعتمدة في وصف الأماكن المركزية وبالتالي إلى تصنيف مدنها حسب مجموعها وقوة العلاقة التشابكية بينها، وأن تلك المفاهيم خلصت إلى اعتماد معيارين في اكتشاف وتقدير وتوزيع وترتيب المدن أو الوحدات بعدها أماكن مركزية هما :

أ. ترتيب المناطق المركزية حسب عدد سكانها والذي بواسطته تصنف من الأعلى إلى الأدنى حسب عدد سكانها.

ب. إن الترتيب حسب السلع والخدمات المنتجة، يدفع إلى بروز نوع من الهيمنة الوظيفية التي تقدمها تلك المراكز لباقي المراكز الأخرى سواء أكانت علاقات متجانسة أم متخصصة.

من هذا نستنتج إن جميع الدراسات تعتمد على المفهومين الأساسيين اللذين بدأت بهما النظرية، وهما مفهوم الحد الأدنى للسكان ومدى البضائع أو السلع التي تقدمها الأماكن المركزية [١٩]، كما إن بعض الدراسات قد حاولت أبعد من ذلك من خلال اكتشاف العلاقة بين ترتيب المدن أو الأماكن المركزية حسب علاقاتها الوظيفية، مثالها دراسة G.K. Ziph[٢٠] الذي حاول إيجاد نمط من العلاقة بين عدد سكان المدينة Size of Population مع مرتبة Rank تسلسلها بالنسبة لسكان ومراتب

المدن الأخرى والتي يمكن عدها إحدى الوسائل الكمية التي حاولت تطويع النظرية في جانب تطبيقي يبين في وجود مصفوفة للوظائف وهذا يعني أن لكل أقليم هناك حجماً معيناً من السكان يحتاج مجموعة من الوظائف وأن أي اختلال في أحدهما ستنعدم العلاقات.

وفي هذا نستنتج بأن النظرية قد فسرت ظاهرة التراتب للمستقرات البشرية وللأنشطة الاقتصادية القائمة فيها اعتماداً على العلاقات الوظيفية بهدف تحقيق نوع من التوازن المكاني وإن أي إنعدام في التدرج للخدمات والسلع في المدن ستنعدم معها العلاقات وتنعزل المدن.

3- نظرية أقطاب النمو واتجاهاتها التفسيرية في تحليل العلاقات المكانية:

أولاً: الأسس والمفاهيم العامة:

تستند الأسس العامة لهذه النظرية، إلى تلك التضمينات التي تفسر العلاقة الجدلية بين المكان والنشاط التي ابتدأت بأفكار بيرو [٢١]، الذي يعتقد بأن العلاقات الاقتصادية القائمة بين المؤسسات الإنتاجية ما هي إلا، أنواع ثلاثة من الحيز الذي تتم فيه تلك العلاقة، حيز تمارس فيه المؤسسة الإنتاجية علاقاتها مع مصادر تجهيزها بالمستلزمات أو مصادر انتهاء إنتاجها أطلق عليه حيز الخطة، وحيزاً آخر يعده مركزاً أو بؤرة للتنمية تنبثق منه قوى طاردة وجاذبة يكون الأساس فيها نطاقاً للتداول والتأثير وهذا ما يرتبط أساساً بالصناعات الكبيرة القائدة التي أطلق عليها وصف السيادة العالية، ثم حيزاً أخيراً يتصف بالتكتل المتجانس وإن الاختلاف عن سابقيه ينحصر باختلاف التجانس الطبوغرافي والاقتصادي.

أما بوديفل [٢٢]، فقد أضاف بعداً تحليلياً للمفهوم من خلال تركيزه على الأبعاد المكانية للحيز الاقتصادي ودوره في إحداث التنمية من خلال عدد من المرتكزات، فالمكان وحسب رأي (بوديفل) ما هو إلا مجال للحركة كما إنه البعد الذي يسمح بإبراز وتطور العلاقات تبعاً لتلك الحركة، وإن الجمع بين البعدين سينشأ عنهما

المكان الاقتصادي بإطار من الاتساع المادي والبشري، وينصب تركيزه في ذلك على الفعاليات الإنتاجية ذات الارتباطات العالية التي لا يكتب لها النجاح إلا بتوافر عناصر ذات تجمع مكاني يتولد عنها العرض والطلب، أي بعبارة أخرى إنه عملياً لا يمكن القبول بمواقع لأنشطة اقتصادية ما لم تسمح مواقع إنشائها بذلك وغالباً ما تكون تلك المواقع في المناطق الحضرية ذات الوفورات العالية، والنتيجة المنطقية إن هذه الأنشطة ستشكل فيما بعد نشراً للتنمية ليس على نطاق القطاعات المرتبطة بها فحسب بل على البعد المكاني المحيط أو المتأثر بها والمرتسم (1–أ) يوضح ملامح هذه الأفكار.

وعلى الرغم من اتساع هذا المفهوم فإنه يعد مهماً لتحديد الدقة في العلاقات المتبادلة ما بين الصناعات وللسماح لقطب النمو لكي يكون تجمعاً جغرافياً أو مكانياً للنشاط الاقتصادي، وهذا يقدم مؤشرات أساسية لسياسة التنمية من إن التركز المكاني للنشاط يكون فعالاً ويساعد على نحو كبير على النمو أكثر من التشتت، عليه نعتقد بأن هذه المفاهيم قد غيرت الاهتمام من التأثيرات القطاعية ما بين الصناعة القائدة والصناعات المرتبطة بها ضمن إطار الحيز المكاني لبيرو إلى فوائد التجمع المكاني وتأثيرات الاستقطاب على المكان.

أما هيرشمان، وفي تحليله عن الكيفية التي يستطيع فيها الحيز المكاني من تنمية الإقليم أو ما بين الأقاليم وما هي تلك العلاقات التي تربط أجزاء المكان، فيجيب عن ذلك بان التقدم الاقتصادي لا يظهر في كل الأوقات مرة واحدة وإنما يظهر بشكل قوى نشطة Powerful Force تعمل على خلق تركز مكاني للأنشطة الاقتصادية وهذه بدورها ستعمل على تحقيق مكاسب اقتصادية للمكان الذي يحتويها في المرحلة الأولى، ثم إمكانية حدوث مراحل من التطور، تتبع الإمكانيات المتاحة في حفز النمو لمناطق أخرى بسبب التأثير المتبادل.

وفي دعم لهذا الرأي، يصف ميردال [٢٣]، التوسع في النشاط الاقتصادي لمركز معين، بأنه سيعمل على خلق ما يسمى بالتأثيرات المرتدة Back wash effects

على المناطق الأخرى وبالأخص منها، العناصر ذات الحركة كرأس المال والقوى العاملة ليؤكد بذلك على إن التباين الإقليمي هو ظاهرة صحية وإن حالة الأستنزاف التي تمارسها الأقاليم المتقدمة لموارد الأقاليم المتخلفة تقابلها آثار إيجابية تظهر لاحقاً في بنية الأقاليم المتخلفة لأسباب منها، أن زيادة الأستثمار ستؤدي لاحقاً إلى ظهور موجات تصاعدية في الدخل الإقليمي سواء في الإقليم المستقطب أو المستقطب منه.

شكل رقم (1-أ) يبين بشكل افتراضي مراحل تطور أقطاب النمو في الحيز المكاني

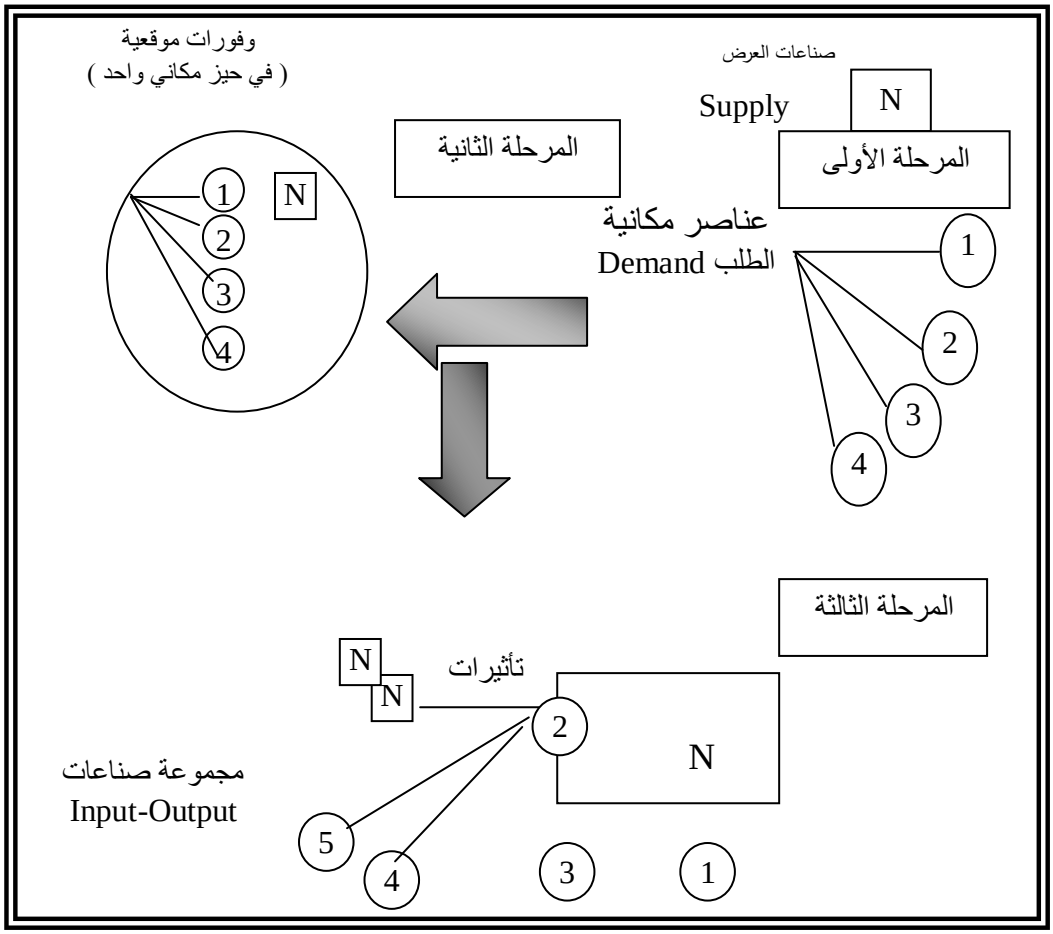

المصدر : الباحث، اعتمادا على فكرة بوديفل

ثانياً: الإضافات التطويرية للنظرية وإمكانيتها التفسيرية للعلاقات المكانية :

من خلال المفاهيم التي انطلقت منها النظرية، نرى إنها قد تطورت في تحليل البعد الاقتصادي (بيرو) إلى تحليل اقتصادي – مكاني (بودفيل وما تلاه) فهي بذلك تعبر عن تطور من مفهوم جزئي إلى مفهوم شامل وعلى هذا الأساس يمكننا تحليل الإمكانية التفسيرية للنظرية من خلال النقاط الآتية :

أ- تفسيرات علاقات التداخل الصناعي :

ترتبط هذه العلاقات بحجم التدفقات المتولدة من الوحدات الاقتصادية القائمة في مركز النمو إلى باقي الوحدات الاقتصادية المرتبطة معها بعلاقات الإنتاج والاستخدام

ذلك من خلال اتجاهين، التوقعات والابتكارات، فهي بذلك تصيغ تنبؤات صحيحة كانت أم خاطئة حول تغييرات الطلب الكلي ثم تتكيف مع هذا التنبؤ وتبتكر في تغيير معاملاتها الفنية للإنتاج تبعاً لذلك لتشكل علاقات إنتاجية متداخلة على وفق فرضيتين أساسيتين :

الفرضية الأولى : تفسيرها لتوقعات الطلب الإنتاجي :

وهنا تعني إن قطب النمو (الصناعة القائدة) تستطيع أن توازن وبعلاقات متداخلة تتعلق بالطلب الإنتاجي داخل الحيز الاقتصادي الذي عبر عنه (بيرو) بحيز الخطة، فهي بذلك تفترض إن حالة الارتباط لمستخدمات الإنتاج وبخاصة الاستخدام سيتأثر بما يمكن أن ينتج ضمن مجموعة صناعية متكاملة ترتبط بعلاقات متداخلة، وإذا تم القبول بهذا التحليل فإن بعض النتائج السلبية المحتملة وبشدة قد تنسحب على هيكل الاقتصاد ككله، فعلى سبيل المثال نرى إن توقعات الصناعة القائدة قد تخضع بعض الصناعات المرتبطة بها إلى نوع من التهميش وهذا ما ينسف معه الفكرة الأساسية لمعنى التعاضد ويتسبب بمعضلات لاحقة أبرزها البطالة.

الفرضية الثانية : التغير في سلوكيات الإنتاج ووظائفه :

تفترض النظرية إن الصناعات القائدة في قطب النمو، كأنها هي المحرك للتقدم الاقتصادي ونتيجة لتلك الافتراضات فقد تظهر هناك سلوكيات جديدة في التدرج العمودي والأفقي لمجموعة المشاريع والصناعات المرتبطة بالصناعة القائدة، وهذا ما سيؤثر لاحقاً في تغيير الطلب والعرض الإنتاجي ولاسيما إذا ما تم إشباع الطلب النهائي في الحيز الاقتصادي.

ب- تفسيرات علاقات التنظيم المكاني للفعاليات الاقتصادية:

في هذا التفسير، انطلقت النظرية إلى البعد الشامل للحيز الاقتصادي وعلاقته بالحيز الذي يحتويها، وإن تفسيرها هذا قد جاء من تفسيرها لمكامن القوة التي تظهر في مراكز معينة ونقاط الضعف في مراكز أخرى من خلال سلوك متغيرات التنمية الاقتصادية في تحريك عناصر المكان وتغييرها للنسب والعلاقات فيه، وإن النتيجة الحتمية ستكون في ملاحظة تغييرات واضحة للنسبية المكانية ولاسيما ما يتعلق باستعمال الأرض ونوع الفعالية والنشاط القائم، ثم إن الحركية التي تتحرك فيها التنمية المكانية ستعمل على وفق سياسات من شأنها إعادة التشكيل في تحديد المكان الأنسب للفعالية الاقتصادية على وفق عدة مؤثرات منها، الإمكانيات والموارد المتاحة ثم تحقيق مبدأ التوازن الإنتقائي للأستثمار وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية القادرة على تحقيق معدل أكبر من العائد الاقتصادي، ومن هذا التحليل نجد إن النظرية عندما حددت فلسفة الانتقائية في إحداث التوازن الإقليمي قد انطلقت من آلية السوق التي نرى إنها لا تتمكن لوحدها ولاسيما في ظروف الدول النامية من تقليل الفوارق المكانية مما يتطلب إعادة النظر في توجهات الخطط القومية وذلك من خلال الخطط الإقليمية بما في ذلك تحديد المشكلة ثم الاتجاهات المكانية المرغوبة لإعادة نشر السكان وللفعالية بسياسات لاحقة، تحاول تغيير نمط التنمية من المناطق المتطورة إلى المتخلفة.

إن النظرية عندما فسرت وجود (مركز نمو) فهي تنطلق من حقيقة إن الأقاليم هي أنظمة مفتوحة للتفاعل تتمحور حول مركز تنتج عنه آلية علاقات وارتباطات إيجابية وسلبية، ولغرض فهم هذا الموضوع، لابد من التمييز بين الجوانب الأساسية لهذه العلاقة، بحيث تتوضح لنا أهم الآثار المترتبة للتنمية الاقتصادية على المكان وتطويره وآثار الحالة المعاكسة أيضاً، وهذه مؤشرات ذات صلة بتفاعل الوظيفة الاقتصادية مع عناصر الهيكل المكاني ومن ثم إمكانيات تطوير المجتمع على وفق آلية حركية في السيطرة والتوجيه، (Kuklinski, 1975)[٢٤]، في هذا يصف التنمية المكانية بأنها نوعاً من الأنسيابية في تطوير مرتكزات الهيكل المكاني بشكل يصبح معه المكان أكثر قدرة على قيام علاقات ذات حركة وكفاءة ومن ثم استقبال أنشطة أخرى، تتحقق بمجملها عملية مستمرة من التنمية الأقتصادية والمكانية وفي آن واحد.

على وفق ما تقدم يمكن توضيح دورين في تفسيرات علاقات التنظيم المكاني والأقتصادي وكما يلي :

الدور الأول: تأثير التنمية الاقتصادية على الهيكل المكاني :

عند مناقشة تأثير التنمية الاقتصادية المقترنة بوجود مركز للنمو في الهيكل المكاني لابد من تعيين نقطة أساسية لا يمكن إغفالها وهي هيكل المكان وعلاقته بالهيكل الاقتصادي وخصائص عملية التنمية الاقتصادية، وعند اعتماد هذه النقطة وتحديدها يمكن معها استخدام طريقتين للتحليل هما :

– طريقة المقارنة الساكنة Comparative Static’s

– طريقة الحركية التاريخية Historical Dynamism

تطبق الطريقة الأولى، عند تحليل تأثير التغيرات داخل الهيكل المكاني وبعبارة أخرى التأثيرات المحدودة وقصيرة الأجل لمشكلات التنظيم المكاني، فيما تستخدم الطريقة الثانية بشكل خاص في توضيح التطور طويل الأمد للهيكل المكاني دالة للتنمية الاقتصادية[٢٥].

وعليه فإن استخدام الطريقة الأولى في التحليل يعد الهيكل المكاني دالة [٢٦] Function للتغير الحاصل في العوامل الاقتصادية، مثل كلف النقل وفورات الحجم وأية اعتبارات من هذا القبيل، أنما تعبّر عن تأثير نوعي في محتويات المكان من خلال التنمية الاقتصادية.

ولو تابعنا مثلاً عمل الصناعات القائمة وكان نقاشنا ينصب حول كيفية التأثير في الهيكل المكاني وتنظيمه، نرى إن هذا التنظيم سيتجه نحو إعادة للتوزيع الجغرافي للمراكز المرتبطة به ثم تركيب النشاط الاقتصادي وأنظمة النقل كلها ستعمل على خلق وتكوين حالة من التفاعل بين هذه المكونات على وفق قوتين متعارضتين من العلاقات:

الأولى : إن الزيادة المستمرة في اقتصادات الحجم ستقود إلى زيادة وتراكم في الدخل ومن ثم فالزيادة في الطلب واتساع السوق المحلية ستؤدي إلى حالة من التدرج في الوصول إلى سياسة الإحلال محل الواردات.

الثانية : تتعلق بالتركيز المفرط للنشاط الاقتصادي في مركز متطور سوف يحرم ذلك النشاط جزءاً من وفورات الحجم بسبب الكلف العالية للنقل.

وبذلك فإن مسألة الحد الأدنى من التوازن لتذليل هذه المشكلة تعد ضرورية، وبناءً على ما تقدم نجد إن طريقة المقارنة الساكنة للحكم على نموذج الهيكل المكاني، تتلخص باعتمادها عدداً محدوداً من العوامل الأساسية التي تقرر تأثيرات التنمية الاقتصادية في البعد المكاني التي يمكن عدها نمطاً يفسر جزءاً من العلاقات الضمنية داخل الإقليم تتمثل بعلاقات الاستقطاب، وإن أهم العوامل المتعلقة بها، تركز على الوفورات الداخلية والخارجية وإنخفاض كلف النقل والهجرة وحركة الرحلات بحيث تقود تدريجياً إلى تركيز النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المدن الكبيرة، فضلاً عن أن زيادة حركة المترددين وزيادة الطلب على الرقعة المكانية لأغراض شتى ستؤدي لاحقاً إلى تغيير البنية المكانية مما يظهر نوعاً من التوجه غير المنتظم لبعض السياسات الحضرية.

وعلى الرغم من صلاحية هذه الطريقة في التحليلات القصيرة الأجل، إلا إن عملية التطور في الهيكل المكاني لا تزال بحاجة إلى فهم شمولي أوسع بما فيها التركيز على مبدأ الترابطات المصاحبة للنشاط الاقتصادي في الهيكل المكاني.

في هذا الصدد يعتقد (الكناني 1993)[٢٧] بأن أبرز الانتقادات الموجهة لهذه النظرية إنما يأتي من تفسيرها للعلاقات المكانية لا تظهر بشكل جلي إلا في تحليلات لاحقة ولفترات زمنية طويلة ولاسيما عندما يتعذر معها رصد نقاط ومرتكزات الانتشار مضافاً إليها ما قد يحدث من تغييرات مهمة في الهياكل والمرتكزات الأساسية للتنمية الاقتصادية وبما يفقد تفسيراتها التحليلية جانباً أو عدة جوانب مهمة، فمثلاً على افتراض وجود مجتمعات زراعية مكتفية ذاتياً مع هامش ثانوي لدور السوق وعدة عوامل مؤثرة أخرى منها خصوبة الأرض والمساحات المخصصة للزراعة، نجد هذا الاقتصاد وكمنظومة للمراكز المخدومة بسببه تكون القاعدة الرئيسة للوظائف وأن العلاقات بينها ستكون محدودة ألا إن أي تغيير في العوامل الأخرى والتي منها، الكثافات السكانية وارتفاع مستوى النقل ستظهر حالة تطور لنوعية الوظائف والطلب عليها وهذا لا يمكن رصده آنياً وإنما على وفق مراحل تاريخية لاحقة وهذا الرأي يعطي استنتاجاً بأن العوامل الاقتصادية – الأجتماعية سيكون تأثيرها واضحاً وفعالاً في تغيير وتوجيه عناصر المكان وتحديد مرتكزات تطوره نحو آفاق أخرى وأوسع.

الدور الثاني: أثر الهيكل المكاني في التنمية الاقتصادية :

إن الشواهد التاريخية أثبتت وعلى نحو لا يقبل الشك إن التنمية الاقتصادية قد تحققت في أقطار دون أخرى، وعلى نحو متباين ومع اختلافات واضحة في هياكلها المكانية وإن السبب في ذلك، يعود إلى عوامل عدة (اقتصادية – اجتماعية) أثرت في تلك الهياكل وتنميتها وإن النمو الاقتصادي لا يمكن عده إلا واحداً من تلك العوامل كما أسلفنا.

وفي الوقت نفسه نجد إن الهيكل المكاني قد أدى هو الآخر دوراً كبيراً في استقطاب النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو التركيز في أماكن دون غيرها وبالتالي إحداث

تغييرات متتابعة على المدى البعيد فالتنمية الاقتصادية بأي حال لا يمكن أن تقوم إلا إذا كان الهيكل المكاني يستند إلى أسس وعناصر ذات قوة كبيرة في إحداث التنمية الاقتصادية وإن الأستنتاج من ذلك، يؤدي إلى حالة مستمرة تتمثل بتفاعل مستمر بين المكان والنشاط وعلاقاته المترابطة بنوع من التداخل والتبعية النفعية، فوفورات الحجم وأنظمة النقل ووسائل الاتصال والبنى الأرتكازية كلها مجتمعة ستخضع النظام المكاني إلى حالة طبيعية من الاستقطاب للأنشطة الاقتصادية وما ينتج عنها من حجم وتركيب وظيفي وشبكة خاصة من التدفقات السلعية والخدمية وبما يعطيها امتيازاً نسبياً عن باقي الأمكنة بما يحقق أقصى فائدة متحققة له[٢٨].

وفي ظل هذا التحديد نتفق مع التوجهات القائلة، بأن المكان لا يمكن إن يعمل إلا ضمن منظور العلاقة المبنية على نمو النشاط الاقتصادي فيه وإن استمرارها يتعلق باستمرار هذا النشاط وإن مسألة الاهتمام بالحيز المكاني – الاقتصادي تنبع من حقيقة الترابط الجدلي بينهما حيث لا يمكن حينها فصل أحدهما عن الآخر ويجب أن تتوافر لدى المخطط المكاني معرفة واسعة بالهيكل النوعي للمكان وقدرة عالية في التحليل والإدراك للاحتمالات التي قد تحدث خلطاً في مفهوم عامل المكان ضمن إطار التنمية الاقتصادية([٢٩]).

الخلاصة

من خلال ما عرض من نظريات ومفاهيم فلسفية عن التصورات المبدئية لنمط العلاقات المكانية لغرض إضفاء سمة تحليلية عرج البحث إلى تناول تلك النظريات التي عالجت التفسير الضمني لأنماط ومواقع الفعاليات في الحيز المكاني وكيف تعمل، والتي توضحت بشكل كبير في تفسيرات نظرية الموقع الصناعي، تلك النظرية النى نتجت بالأساس لغرض توفير نظام شامل من القوانين التي تحكم عملية الأيقاع في محاولة لأستكشاف الموقع الذي يحقق أعلى ربحية من خلال تأكيدها على موضوع العلاقة الوظيفية بين المنشأ الصناعي وعناصر الإنتاج، فقد أظهرت هذه النظرية جزءاً مهماً للتوسع في فهم العلاقة المكانية وتطورها، فعندما تطور البعد التحليلي للنظرية من كونها فلسفة قائمة على تحليل الجوانب الاقتصادية وطرائق تحديدها كما في تحليل منطقة السوق أو أثر التكلفة، فقد أمكن البحث إعادة تحليلها بعدها إحدى الوسائل الإجرائية والتخطيطية في التنظيم المكاني وبلورتها لشكل من اشكال العلاقة المبنية على خلق نوع من العلاقات المكانية كونها تمثل جزءاً من التوازن المكاني للنشاط الاقتصادي.

وفي مبحث آخر تناول البحث، النظريات المفسرة للهيكل المكاني وكيفية الاستفادة منها في تفسير العلاقات المكانية، فإن النتيجة أوضحت نتاجاً تحليلياً قائماً على تفسير التأقلم المكاني، هذا التأقلم والتكيف الذي لا يمكن تصور كيفية حدوثه دونما وجود حالات من التشخيص والملاحظة لمبدأ التكرار والترابط بين الأجزاء المؤلفة للمكان وديمومة استمرار تطوره التي ما لبثت إن ازدادت بفعل التباين الإقليمي، هذا التفسير أظهر لنا وجود تلك العلاقات الوظيفية ذات البعد المكاني المبني على نوع من التراتب والهرمية والسيادة، فمن خلال نظرية المكان المركزي ونظرية أقطاب النمو فقد توضحت على نحو لا يقبل معه الخلط بان حركة النشاط ومجموع الارتباطات التي يخلقها مهما اختلفت التسميات كونه مكاناً مركزياً أو مركزاً للنمو فإن هذه الارتباطات ستؤدي إلى النتيجة ذاتها على مستوى المكان والمحيط الخارجي المرتبط به، فكما اتضح إن المكان المركزي محدود بنوع الخدمة وعدد

المنتفعين منها بافتراض وجود عرض وطلب فإن الأساس هنا في وجود تلك العلاقة المبنية على التوافق والترابط، وكذا الحال مع فاعلية النشاط الاقتصادي القائد في قطب أو مركز النمو نجد إن القوة التي تحكم عمله تتحدد من خلال تفسيرات ضمنية للعلاقات المتداخلة كما في علاقات التداخل الصناعي أولاً ثم مع باقي الأمكنة التي تحوي على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية ثانياً.

وعلى الرغم من بعض الانتقادات الموجهة للنظريتين، فمنها ما يشير إلى نسبية التفسير والبعض الآخر يشير إلى ظاهرة الاستقطاب وما تفعله من تأثيرات سلبية على في باقي الأمكنة المرتبطة بمراكز النمو نخلص عن أن فلسفة العلاقات المكانية قد تم تناولها في العديد من الأدبيات التخطيطية ذات الأسس الأولية المفسرة للبعد المكاني مما وفر لنا أرضية مهمة في إعادة قراءتها بما يخدم خطة البحث.

المصادر

1. **الكناني، كامل بشير، " تأثير منطقة السوق في تحديد الموقع الصناعي،دراسة تحليلية في نظرية الموقع الصناعي، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، مجلد 24/1، العدد 67، 2002** ***Isard, W. "Location and space economy", USA. 1968, p.225.***
2. ***Green hut, M.L., "Plant location in theory and practice", university of North Carolina press, 1956, p.304.***

[1]4- Dickinson, R.E, "City and Regional". A Geographical Interpretation Routledge and Kegan Paul, 1964

5-Smailes, A.E, "The Urban Hierachy in England and Wales", Geography, 1949, p.41-51.

6-[1] Green, F.H.W, "Urban Hierachy in England and Wales", Geographical Journal, 1950, .

[1]7- Christaller, W., "Central places in Southem Germany", Trans C.W Baskin, Englewood Cliffs, New Jersey, 1966,

8-Boudeville, J.R, Problems of Regional Economic Planning", Edinburgh, v.p 1966

9-Keeble, L., "Principlas and Practice of town and country planning" 4ed Estates Gazette, London, 1969

10- Klassen, L., "Area Social and Economic Redevelopment", OECD, 1965

11-Garnner, B.J., "Models of Urban Geography and Settlement Location", in Chorley, R.J. and Hagget, p.9 Socio-Economic Models in Geography, Methuen, 1967,

12-حسين، عبد الرزاق عباس، جغرافية المدن، مكتب بغداد للطباعة، 1973

13-جون، كلا سون، مدخل إلى التخطيط الإقليمي، المناهج النظرية والتطبيق، ترجمة أميل جميل، جامعة بغداد، 1988 .

Berry, B.J.L, "the functional bases of the central place Hierarchy", Economic -14

Geography, No.34, 1958,

15-Haggett, P. "Location Analysis in Human Geography" Arnold, 1965, p: 221.

[1]16- Isard, W., "Economic-Location and Space", New York the technology press and John Wiley and Sons, N.Y, USA, 1956

17-Friedmann, J. and Alonso, W., "Regional Development and Planning", A Reader, the M.I.T. press , Cambridge, Massachusetts, 5d, 1972, p: 59-75.

18- Ziph, G.K, "Human Behavior and the principle of least effort", Addison-Wesley, Cambridge, Mas, 1949.

[1]9 الكناني كامل بشير، مساهمة نظرية في الحيز الاقتصادي وتحليل آلية التنمية، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 5، 1993

20- Myrdal, G., "Economic theory and urban development regions", London, 1969,

21-Kuklinski, Antonio, "Regional Disaggregation of National policies and plan", Printed in Hungary, 1975

22- Secomski, Kazimierz, "Spatial planning and policy, theoretical foundations" polish scientific publishers, 1974

23-Weber, A. theory of location of industries translated by Fried rich C.J from urban and standard Industry (1909), Chicago,

الهوامش

١ – ارتأى البحث عدم الخوض في تقويم نظريات الموقع الصناعي، بل جاء التأكيد على إبراز الجوانب التي تشير الى وتحكم الرؤية الفلسفية في موضوع العلاقات المكانية لجوهر هذه النظرية.

2 -Weber, A. theory of location of industries translated by Fried rich C.J from urban and standar Industry (1909), Chicago, 1929, p.33.

٣ – الكناني، كامل بشير، " تأثير منطقة السوق في تحديد الموقع الصناعي،دراسة تحليلية في نظرية الموقع الصناعي، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، مجلد 24/1، العدد 67، 2002، ص. 135.

٤ – على وفق تلك الافتراضات، يعتقد كل من أيزرد وكرين هت، بأن مسألة الاعتماد الضمني لموقعية التكتلات الصناعية إنما تتمثل بنوع من السيطرة والتحكم في الأسواق التنافسية، كما إن التوقيع يكمن في الكلف والمواقع المتغايرة وأن الأساس الأخير لها يتعلق بأسس التجميع والتشتت لأسباب لا تتعلق بالسوق وإنما على وفق إعتبارات موفعية تتمثل بالدرجة الأساسية بالهياكل الصناعية القائمة، كل هذه الافتراضات تعمل على تحقيق نوع من التشابك المادي لإدامة هذه التكتلات لمزيد من التفاصيل يراجع:

1. Isard, W. “Location and space economy”, USA. 1968, p.225.
2. Green hut, M.L., “Plant location in theory and practice”, university of North Carolina press, 1956, p.304.

5- Dickinson, R.E, “City and Regional”. A Geographical Interpretation Routledge and Kegan Paul, 1964, p.195.

6- Smailes, A.E, “The Urban Hierachy in England and Wales”, Geography, 1949, p.41-51.

7- Green, F.H.W, “Urban Hierachy in England and Wales”, Geographical Journal, 1950, p.119.

8- Christaller, W., “Central places in Southem Germany”, Trans C.W Baskin, Englewood Cliffs, New Jersey, 1966, p.263.

9- Boudeville, J.R, Problems of Regional Economic Planning”, Edinburgh, v.p 1966, p.75.

10- Keeble, L., "Principlas and Practice of town and country planning" 4ed Estates Gazette, London, 1969, p.263-288.

11- Klassen, L., "Area Social and Economic Redevelopment", OECD, 1965, P.45.

12- Garnner, B.J., "Models of Urban Geography and Settlement Location", in chorley, R.J. and Hagget, p.9 Socio-Economic Models in Geography, Methven, 1967, p304-305.

13. –حسين، عبد الرزاق عباس، جغرافية المدن، مكتب بغداد للطباعة، 1973،ص:271

١٤– هذا وخلصت هذه النظرية ومن خلال هذين المفهومين من تحديد سبع مستويات من المراكز مرتبة بشكل هرمي منتظم، مما أعطى تفسيراً نسبياً في تحديد الكثافات الواجب توافرها من السكان في محاولة لربط تلك الأمكنة بظهائرها، لمزيد من التفاصيل حول هذه النظرية يراجع :

١. حسين، عبد الرزاق عباس، مصدر سابق، ص:271–273.

٢. جون، كلاسون، مدخل إلى التخطيط الإقليمي، المناهج النظرية والتطبيق، ترجمة أميل جميل، جامعة بغداد، 1988، ص:191–208.

15- Berry, B.J.L, "the functional bases of the central place Hierachy", Economic Geography, No.34, 1958, p: 145-154.

16- Haggett, P. "Location Analysis in Human Geography" Arnold, 1965, p: 221.

17- Isard, W., "Economic-Location and Space", New York the technology press and John Wiely and Sons, N.Y, USA, 1956, p: 310.

١٨ –جاءت هذه المفاهيم عبر عنوان (Principles of Arial Function) وكذلك (Arial Function Organization) المنشورة في مجلة (Regional science Association).

١٩– في هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى أفكار فيردمان التي تربط بين مفهوم الأماكن المركزية والتطوير الاقتصادي، والذي خلاصته بأن هناك مراحل للتنظيم المكاني على مستوى الاقتصاد الإقليمي، حيث يبدأ الاقتصاد بالتحرك من مرحلة التصنع البدائي إلى مرحلة البلوغ ويعتقد فيردمان أن الأهم في توزيعات المستقرات الحضرية عندما تكون هناك

هرمية تبدأ وتنتهي بأربع مراحل يكون الأساس فيها النمو الاقتصادي في أحد المراكز الرئيسة يساهم فيما بعد على زيادة ورفع مستوى التفاعل من المستوى المحلي إلى الإقليمي، ونحن رأينا بأن أي نمو اقتصادي لا يمكن دون وجود حداً أدنى من الطلب عليه أي وجود حد أدنى من السكان وهذا يجعل من أفكار فيردمان أقرب إلى نظرية المكان المركزي، لمزيد عن هذا الموضوع أنظر :

Friedmann, J. and Alonso, W., "Regional Development and Planning", A Reader, the M.I.T. press , Cambridge, Massachusetts, 5d, 1972, p: 59-75.

20- Ziph, G.K, "Human Behavior and the principle of least effort", Addison-Wesley, Cambridge, Mas, 1949.

٢١- الكناني كامل بشير، مساهمة نظرية في الحيز الاقتصادي وتحليل آلية التنمية، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 5، 1993، ص: 159-169.

22- Bedeville, J.P., "Problems of Regional Economic planning" op. cit, p: 11.

23- Myrdal, G., "Economic theory and urban development regions", London, 1969, p:27-31.

24- Kuklinski, Antonio, "Regional Disaggregation of National policies and plan", Printed in Hungrary, 1975, p: 291-293.

25- Ibid, p: 323.

٢٦ – لأجل تفسير ذلك، يمكن اعتماد أسلوب أو أكثر، مثاله، أسلوب المعادلات الآنية في تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لبيان تلك العلاقات والآثار المتبادلة بين العوامل الاقتصادية والهيكل المكاني.

٢٧- الكناني، مصدر سابق، ص: 168.

1 Kukliski, Ibid, p: 342-344.

29- Secomski, Kazimierz, "Spatial planning and policy, theoretical foundations" polish scientific publishers, 1974, p: 29-30.

Abstract

Theories of regional, like other theories include a set of philosophical concepts derived from a personal place, and to finalize had come across a series of measures and corrections focused on the scientific field location, as the focal interest of the regional flag, a flag that explains the factors that dominate the economic and social actors The architectural and functional relationships with each other in space, those events, which starts through and through interactive relationships that make it the place is dynamic, which can not imagine they occur randomly, but according to the mechanisms of mutual occur continuously and repeatedly so that this interaction has become a feature of legal somewhere Adapting is the emergence of the phenomenon and then the relationship between its parts.

For these reasons, the most important characteristic of acclimatization from the rest of spatial knowledge of other fields, lies in a functional interdependence of the components group consisting of the place, whether based on no single group or dynamic qualities are collectively used as justification for the phenomenon later became a stand-alone note explains that the functional relationships and mechanisms occur.

In this research will try to address the most prominent mechanisms of interaction and spatial relationships, which include:

-Analysis of the mechanisms of spatial relationship in the context of economic analysis implicit within the region.

-Analysis of the mechanisms and the development of economic relations within the framework of the interpretation of spatial variation levels

- Analysis of the evolution of the economic impact mechanisms in space.